

براميل الحرب!

لم تدق طبول الحرب على العراق نتيجة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كما يريد تصويره البعض بل أن حسابات براميل النفط في مخطط الجناح اليميني للحزب الجمهوري الأمريكي - والذي أعدد منها سنوات - هي التي حددت الخيار العسكري ، و على العكس فان هجمات ١١ سبتمبر و تداعياتها المتمثلة في حرب أفغانستان أدت إلى تأجيل تنفيذ مخطط السيطرة على بترول الخليج غير أن آلية الدعاية الأمريكية استغلت الحرب على الإرهاب لابهام عامة مواطنها بأن حماية الأمن في الداخل لا يتجرأ عن سياسة المصالح الحيوية في الخليج مما يضفي بالتالي المشروعية على أي عمل عسكري أمام أعين المواطن الأمريكي .

ولقد تقدمت إدارة بوش و نائبها ديك تشيني (و كلاهما من الرؤساء السابقين لشركات بتروبلية) بخطبة للطاقة و ذلك بعد توقيع الإدارة زمام الأمور مباشرة في يناير ٢٠٠١ ، و تستهدف الخطة خفض مخاطر تعرض الولايات المتحدة لنقص في توريدات البترول ، و بدلاً من اقتراح أساليب لترشيد الطاقة و لتشجيع البدائل بهدف خفض نسب استخدام المنتجات البترولية فإن خطة الرئيس بوش ركزت على زيادة توريدات البترول و بل ذهبت إلى المطالبة بتحويل محمية طبيعية بمساحة ٢٢ مليون فدان في آلاسكا إلى منطقة للتنقيب وإنتاج النفط ! وفي نفس الوقت انسحبت الولايات المتحدة من "اتفاق كيوتو" بحجة الضرر على الاقتصاد الأمريكي لتكون بذلك الدولة الوحيدة المتقدمة صناعياً الرافضة لبروتوكول خفض نسب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المتولد من احتراق المنتجات البترولية ! .

والولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم حيث يفوق استهلاكها إجمالي استهلاك سبع دول صناعية مجتمعة وهي اليابان وألمانيا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكوريا الجنوبية ! و تستورد أمريكا حالياً ٥٠٪ من احتياجاتها من البترول ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ٦٤٪ بحلول عام ٢٠٢٠ ، وطبقاً لمتوسطات عام ٢٠٠٢ يصل استيراد الولايات المتحدة من كندا إلى ٩,١ مليون برميل يومياً و ١,٥ مليون برميل يومياً من السعودية و ٥,٥ مليون برميل يومياً من فنزويلا و ٥٦٥ ألف برميل يومياً من نيجيريا و ٤٦٤ ألف من بريطانيا و ٦٥٤ ألف من العراق و ٣٩١ ألف من النرويج و ٣٢٠ ألف برميل يومياً من أنجولا ليصل إجمالي متوسط الاستيراد إلى قرابة ٩ مليارات برميل يومياً في عام ٢٠٠٢ بينما كانت واردات النفط ٢,٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٦٧ بنسبة ١٩٪ من الاستهلاك و ٩ مليارات برميل يومياً عام ١٩٧٢ بنسبة ٣٦٪ من الاستهلاك المحلي ، وهو ما يوضح الاتجاه التصاعدي المستمر للاستيراد في الولايات المتحدة رغم كل المحاولات لتحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة خلال

صفرة :

فترات رئاسة نيكسون وكarter عقب أزمتي البترول الأولى والثانية عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ مما دفع خبراء الطاقة الأميركيين إلى الإقرار بعدم جدوى محاولات الاكتفاء الذاتي في هذا المجال .

ولقد شجعت الولايات المتحدة شركات البترول على التنقيب في مناطق جغرافية خارج المنطقة العربية ودول الاوبك وتم اكتشاف حقول نفطية في آسيا والمكسيك وبحر الشمال ، وتجدر الإشارة إلى أن دول الاوبك تنتج ٢٦ مليون برميل يوميا من النفط (منهم ١٧,٥ مليون من دول الخليج) وتمثل حصة الاوبك ٤٠٪ من الإنتاج العالمي ، وكما أن من الملاحظ أنه باستثناء نيجيريا وفنزويلا فإن كافة دول الاوبك الأخرى هي دول إسلامية مما قد يلقي الضوء على بعض جوانب صور الارتباط بين المصالح المادية والمواضيع المثاررة على الصعيدين الإعلامي والثقافي الدولي مثل صراع الحضارات وثقافة الديمقراطية وغيرها .

وأما الدول المنتجة خارج الاوبك فأهمها روسيا التي تنتج ٢,٣ مليون برميل يوميا والولايات المتحدة ٥,٨ مليون برميل والصين ٣,٣٦ مليون والمكسيك ٣,١ مليون وإنجلترا ٢,٤٤ مليون برميل يوميا ، وهذه الخريطة البترولية مهمة إذا أردنا التعرف على مسار العلاقات الدولية للإدارة الأمريكية التي تضع النفط في المقام الأول من أولوياتها ، سياسة التقارب بين إدارة بوش والرئيس بوتين تقوم على معادلة تدفق البترول الروسي في الأسواق العالمية وقبول تواجد صناعة النفط الأمريكية في بحر قزوين حيث إنتاج روسيا ودول بحر قزوين يصل إلى قرابة ٩ مليون برميل يوميا ومن المتضرر أن يزداد إلى مرة ونصف هذا الرقم خلال السنوات القادمة ، وبالنسبة لروسيا فإن الحاجة ملحة لزيادة التصدير لعلاج مشاكلها الاقتصادية واحتياجاتها من النقد الأجنبي ، ولقد أقامت شركات شيفرون وأسوكر الأمريكية مشروعات مشتركة للإنتاج في كازاخستان وأذربيجان الغنية بالنفط ، وتحطط الإدارة الأمريكية لبناء خط أنابيب للبترول من حقول النفط في بحر قزوين إلى ميناء تركي على البحر الأبيض المتوسط .

وكما أصبح بترول غرب أفريقيا هدفاً للشركات الأمريكية نظراً لخصائصه (خفيف وعالي الجودة) علاوة على موقعه الجغرافي بالنسبة للولايات المتحدة ، وتولي إدارة بوش اهتماماً خاصاً للاكتشافات الحديثة في حوض الأطلنطي Atlantic Basin وهي المنطقة - تحت مياه البحر - الممتدة من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا والتي تبشر باحتياطيات كبيرة جزء منها على سواحل البرازيل والأرجنتين والجزء الآخر شرق الأطلنطي على سواحل نيجيريا وأنجولا وساحل العاج وسييراليون وغينيا الاستوائية والكونغو وناميبيا والجابون وهي الدول التي تحظى حالياً باهتمام الإدارة الأمريكية .

صصصص

في إطار هذا التصور العالمي ، تظل منطقة الخليج (السعودية - العراق - دول الخليج) من منظور المخطط الأمريكي المستند إلى تقارير علمية مؤكدة - أولى مناطق النفط لكونها تضم أهم مخزون استراتيجي في العالم ، وتشير التقارير على أن العراق الذي يمتلك حالياً ١١٪ من الاحتياطي العالمي من البترول ستصل إلى نسبة ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٢٠ بينما من المنتظر أن يقفز الاستيراد الأمريكي من النفط من ٩ مليون إلى ٢٥ مليون برميل يومياً في نفس عام ٢٠٢٠ .

أن حسابات الحرب لم تبني على ما ينتج حالياً من النفط ولكن تبنت على أساس المخزون الاستراتيجي والاحتياطات المؤكدة والاحتياجات المستقبلية للولايات المتحدة وإنجلترا والتي تعانيان من نسب مواردهما البترولية وارتفاع تكلفتها ، وربما تؤدي المقاومة العراقية غير المتوقعة للقوات المتحالفه إلى لجوء الولايات المتحدة إلى خيار استراتيجي بديل متمثل في الاكتفاء باحتلال "كافة" حقول البترول في منطقة الخليج وحمايتها بواسطة قواعد عسكرية تحيط بها دول مقسمة وفقرة الموارد ، ومتندنـ سـيـتم صـرـفـ النـظـرـ عن دـعاـوىـ الـديـمـقـراـطـيةـ وـالـتـحـرـيرـ طـالـمـاـ تمـ تـامـيـنـ البرـامـيلـ !